إستمارة المشاركة:

الإسم: سارة

اللقب: محمدي

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر ب

الوظيفة: أستاذ دائم

التخصص: علم الاجتماع

المؤسسة الجامعية: جامعة 8 ماي 45 19. قالمة.

الهاتف: 0666556528

البريد الإلكتروني:

mohamedisara83@gmail.com

الإسم: سهام

اللقب: بشير

الرتبة العلمية: دكتوراه ل م د.

الوظيفة: أستاذ مؤقت

التخصص: علم الاجتماع

المؤسسة الجامعية: جـــامعة قـسنطينة 2 عـبد الـحميد مهري

الهاتف: 0672523627

البريد الإلكتروني:

sihembechir@yahoo.com

المشاركة في فعاليات الملتقى الوطني ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري التحديات و الحلول

المحور الثاني: تداعيات ظاهرة الطلاق على المجتمع الجزائري

عنوان المداخلة: التغير الاجتماعي لمكانة المرأة المطلقة في المجتمع الجزائري

الملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة تقصي واقع المرأة المطلقة في المجتمع الجزائري والتعرف على الصورة التي صورتها الظاهرة من طرف فئات مجتمعية مختلفة ذكورية أو أنثوية ، إلا أن هذه النقلة النوعية التي عرفتها وضعية المرأة لم يرافقها تحول على مستوى العقليات والثقافة بشكل يجعل للمرأة مكانة توازي ما تقوم به من أدوار في المجتمع، لقد تغير الخطاب الإجتماعي وتغيرت طريقة معاملة المرأة في المناسبات والمؤسسات الرسمية، غير أنها لا تزال رمزا للنقص والدونية خاصة المرأة المطلقة والتي تظهر في كثير من الممارسات اليومية التي انبثقت من تغيرات إجتماعية في القيم ، وهو ما نتج عنه مجتمع جزائري مختلط لا هو حداثي بصفات وخصائص حداثية كامنة ولا هي تقليدية محضة، وهذا يعني أن التغير الذي حدث على مستوى وضعية المرأة وحقوقها لم يصاحبه تغير على مستوي الموروث الثقافي للمجتمع خاصة فيما يتعلق بالرؤى والاتجاهات التي يحملها أفراد المجتمع عن المرأة المطلقة.

الكلمات المفتاحية: المرأة المطلقة، التغيرالاجتماعي، المستوى الثقافي، الرؤى والإتجاهات النظرية.

مقدمة:

يعتبر الطلاق من المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع بشكل عام والأسرة بصفة خاصة والتي يتفتت نسيجها ويتشتت أفرادها، هذا الأخير الذي ارتفعت أرقامه بشكل ملفت للانتباه في كثير من المجتمعات العربية بوجه عام، وفي المجتمع الجزائري بوجه خاص، أين نجد أن نسبا عالية من الزيجات لا تستمر إلا لمدة محددة، فالطلاق هو نهاية الرابطة الزوجية بكل تجلياتها، والذي انتشر بمرور الزمن وتنوعت بذلك عوامله وأسبابه؛ فمنها ما هو اجتماعي واقتصادي وثقافي، إضافة إلى التغيرات الاجتماعية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري، كان لها تأثير عميق على المجتمع الجزائري عامة وعلى الأسرة الجزائرية خاصة؛ على مستوى التركيبة والأدوار والعلاقات والمكانة، حيث ساهم كل هذا في تعقيد الحياة الزوجية، وكان له الأثر الكبير على الرابطة الزوجية حيث هدمها وأدى بها إلى الطلاق، كما أن لهذا التغير أثر على العلاقات السائدة في الزواج، كعلاقة بين الزوجة وأهل الزوج، إذا نتج عنها اضطرابات واصطدامات نظرا لتغير الذهنيات وتصارع الأجيال، ما أدى بالعلاقة الزوجية إلى الانحلال نتيجة تعاظم الخلافات، إضافة إلى الاختلاف في المستوى الثقافي والاقتصادي للزوجين كلها عوامل ساعدت في ارتفاع هذه النسب من الطلاق ، فمهما كانت الأسباب والعوامل المؤدية إلى انحلال الرابطة الزوجية فإن لها أثار سلبية على أطراف الطلاق (الرجل المرأة) بشكل خاص، وعلى شأنه المجتمع بشكل عام ، فهو يعد وضعية ضاغطة على الرجل والمرأة المطلقة خاصة، والذي من أن يؤثر سلبا على حياتها، على اعتبار أن المرأة تعد عنصر مركزي في حالة الطلاق، ولم ينتهي الجدل بعد حول خطورة الطلاق بوصفة ظاهرة اجتماعية لا تتوقف أثارها على المرأة بتفكك أسرتها وانهيارها فحسب، بل يتعدى ذلك ليجعل من الصعب عليها تكوين أسرة جديدة، مما ينقص من مكانتها الحقيقية في المجتمع، حيث تنزل من مكانة متزوجة إلى مكانة مطلقة خاصة وأنها تعد الملامة الأولى عن فشل الزواج وتفكك الأسرة. ومن هنا تنطلق إشكالية دراستنا والتي تعتبر موضوع الساعة ماهي مكانة المرأة في المجتمع الجزائري ؟

أولا : الطلاق

1- الطلاق لغةً:

" طلق - طلاقاً - المرأة من زوجها بانت عن زوجها وتركته فهي طالق طلق وطالقة ج طوالق الناقة انحلت من عقالها ،طلقت طلقا تباعد، طلق قومه: تركهم وفارقهم والمرأة زوجها خلاها عن قيد الزواج، أطلق المرأة طلقها والمواشي سرحها والأسير خلا سبيله".

طلق تطليقا الرجل امرأته خلاها على قيد الزواج وقومه : تركهم وفارقهم والشعر هجره، تخلى عنه"

"طلق الرجل امرأته تطليقاً فهو مطلق، فإن كثر تطليقه للنساء قيل مطليق ومطلاق والأصل الطلاق وطلقت هي التي تطلق من باب قتل وفي لغة باب قرب فهي طالق بغيرها، وقال الفارابي نعجة طالق بغيرها، إذا كانت مخلاة وترعى وحدها فالتركيب يدل على الحل والانحلال ، يقال أطلقت الأسير إذا حللت إساره وخليت عنه فانطلق أي ذهب في سبيله وأُطْلِقَتِ

طلق بضمتين بلا قيد وناقة طالق أيضا مرسلة ترعى حيث شاءت".

2- الطلاق شرعا :

- عرفه الحنفية: "إزالة النكاح الذي هو قيد معنى"

- عرفه المالكية: حل العصمة المنعقدة بين الزوجين بطريق مخصوص" .

عرفه الشافعية: حل عقد النكاح" بلفظ الطلاق ونحوه" .

- عرفه الحنابلة: "حل قيد النكاح او بعضه" .

بعد التطرق إلى تعريف الطلاق عند كل مذهب يمكن لنا الخروج بتعريف شامل لطلاق

في الفقه الإسلامي وهو : "رفع قيد النكاح في الحال والاستقبال بعبارة وألفاظ تفيد الطلاق "(كمال الدين ، ب ت ،صفحة 76)

3- الطلاق في القانون:

لم يتعرض المشرع الجزائري لتعريف الطلاق واكتفى فقط بذكر الطلاق كصورة من صور فك الرابطة الزوجية وذلك من خلال استقراء نص المادة 48 من ق أ الامر 05/02 "يحل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزواج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين 53-54 من هذا القانون". (بن شوخ رشيد، 2008، صفحة 32)

4. أركان الطلاق

للطلاق أركان ولكل ركن شروط يجب توافرها جميعا، بعضها يرجع إلى من يقع منه

الطلاق وهو الزوج أو المطلق وبعضها يرجع إلى من يقع عليه الطلاق وهي الزوجة أو المطلقة وبعضها يرجع إلى ما يقع به الطلاق وهي الصيغة، وسنتناول كل ركن في فرع

الفرع الأول: ركن المطلق

يثبت حق الطلاق للزوج بمجرد عقد الزواج الصحيح، سواء كان الطلاق من الزوج أو من رسوله أو من وكيله ونظرا لخطورة الطلاق على الأسرة والمجتمع اشترط العلماء شروطا لابد من توافرها في المطلق حتى يمكنه ايقاع الطلاق وهي :

ـ أن يكون زوجا أو رسولا منه أو وكيلا عنه، فلو لم يكن المطلق واحدا من هؤلاء فإنه لا يملك ايقاع الطلاق، والدليل على أن الزوج هو الفاعل الحقيقي للطلاق هو يكون بالإرادة المنفردة للزوج ولا يملكه أحد غيره والنتائج الشرعية التي تترتب على ذلك ما يلي : (غنية، 2021، صفحة 683)

أ- لا يجوز لغير الزوج أن يطلق،

ب-لا يجوز لولي الصغير أن يطلق عليه زوجته ،

ج- لأن الزوج صاحب الحق في الطلاق، فإنه متى تلفظ بالطلاق في أي وقت وفي أي مكان يترتب عليه أثره ما دام مستوفيا لأركانه وشروطه.

ـ أن يكون بالغا عاقلا، فالصبي وإن كان مميزا لا يقع طلاقه ولو أجازه الولي، لأن الطلاق تصرف ضار ضررا محضا.

ولما كان الطلاق أمرا خطيرا تترتب عليه بعض الالتزامات، فإن الفقهاء اختلفوا في مدى وقوع طلاق كل من السكران والسفيه ونحوه وفي ما يلي بيان ذلك : (بن سعيد سلمى، 2022، صفحة 104)

1- طلاق المجنون والمدهوش : ولا يصح طلاق المجنون، ومثله المغمى عليه والمدهوش هو الذي اعترته حالة من الانفعال لا يدري فيها ما يقول أو يفعل أو يصل به الانفعال الى درجة يغلب معها الخلل في أقواله وأفعاله، بسبب فرط الخوف أو الحزن أو الغضب، لقوله ﷺ" لا طلاق في إغلاق ، والإغلاق كل ما يسد باب الادراك والقصد والوعي لجنون أو شدة غضب أو شدة حزن ونحوها.

2- طلاق الغضبان : يفهم مما ذكر أن طلاق الغضبان لا يقع اذا اشتد الغضب بأن وصل الى درجة لا يدري فيها ما يقول ويفعل ولا يقصده أو وصل به الغضب الى درجة يغلب عليه فيها الخلل والاضطراب في أقواله وأفعاله، وهذه حالة نادرة فإن ظل الشخص في حالة وعي وادراك لما يقول فيقع طلاقه، وهذا هو الغالب في كل طلاق يصدر من الرجل، لأن الغضبان مكلف في حال غضبه بما يصدر منه من كفر وقتل واخذ مال بغير حق وطلاق وغيرها.

3- طلاق الفضولي: هو من يوقع الطلاق عن غيره بغير إذنه، فان حكمه كبيعه، متوقف على الإجازة فإن أجازه الزوج لزم ، وهذا التشبيه بالبيع من ناحية توقف كل منهما على إجازة المالك، لا في أصل القدوم على هذا التصرف، فإنه اتفق على عدم جواز قدوم الفضولي على الطلاق بخلاف البيع، فقيل بالحرمة وقيل بالجواز وتكون العدة في طلاق الفضولي من يوم إجازة الزوج لا من يوم ايقاع الفضولي.

ثانيا: التغير الإجتماعي

يعتبر التغير الاجتماعي أنظمة تفكير حول المواضيع المحيطة بنا والتي نسعى من خلالها إلى معرفة عالمنا وكيفية التكيف والتفاعل مع موضوعاته، يكون الفرد من خلالها معرفة خاصة تجعله على تواصل مع المجتمع، تتشكل حصيلة تفاعل يعتمد إعادة بناء الواقع وإعطائه معنى خاص في إطار القيم والمعايير السائدة في المجتمع، كما يرتبط بخبرات الفرد وتجاربه التي تكونت خلال فترات حياته السابقة (عقبة، 2018، صفحة 85)، أي مزيج بين ما لدينا من معلومات مسبقة وما استدخلناه من بيئتنا الاجتماعية، فهي معرفة اجتماعية تتأثر بالمحيط وتؤثر فيه وجوهرها يدور حول أهم الاعتقادات التي يتبنها الفرد في تناول القضايا التي تواجهه، وتلك المعرفة الاجتماعية تربط بين الماضي والحاضر والمستقبل في فهم الأمور وتطوراتها، وبالتالي فالتمثل موجه ومحرك أساسي للممارسات الفردية داخل المجتمع إضافة على ذلك أن هدا البناء إلى كيفية تنمية وتحديد الجوانب المختلفة لواقعنا اليومي وطريقة تفسيرها واتخاذ قرار بشأنها.

يعتبر مفهوم التغير قديم النشأة استعملت من طرف الفلاسفة بالأخص (E. Kant (1724 .1804) الذي أراد أن يبين أهمية التمثلات في حياتنا اليومية، من خلال قوله "إن معارفنا ما إلا تمثلات والمعرفة النهائية للواقع هي معرفة مستحيلة." ولقد كان الحديث عن التمثلات الاجتماعية كمفهوم سوسيولوجي على يد إيميل دوركايم .(1858-1717) E Dukhim الذي اعتبرها ظاهرة لها أسباب تؤدي إلى ظهورها، وهي سبب في ظهور ظواهر أخري وبالتالي فهي ظواهر تتميز عن باقي الظواهر في الطبيعة بسبب ميزاتها الخاصة، لها أسباب وهي بدورها أسباب وأن إنتاج التمثلات لا يكون بسبب بعض الأفكار التي تشغل انتباه الأفراد ولكنها بقايا لحياتنا الماضية إنها عادات مكتسبة وأحكام مسبقة، ميولات تحركنا دون أن نعي، إنها كل ما شكل سماتنا الأخلاقية وبهذا المعني فالتغير عبارة عن عادات يتم اكتسابها وتتشكل انطلاقا من خبرات الفرد السابقة، والتي لها الأثر في توجيه سلوكياته ومواقفه، كما ميز دوركايم بين نوعين من التغيرات الجمعية و الفردية، حيث يرى أن التغيرات لفردية أساسها المشاعر الناتجة عن تفاعل خلايا المخ، أين تمتزج تلك المشاعر لتكون فردية في حين أن التغيرات الجمعية تنتج عن طريق مزج الضمائر الفردية وإتحادها، مشددا على دور الوعي الاجتماعي في صياغة الوعي الفردي، منتهيا إلى أنا الغالبية الكبرى من آرائنا وميولنا ليست من صنعنا وإنما تأتينا من الخارج. كما يفهم التمثل الاجتماعي عند دينس جودليت Denise Jodelet على أنه معطي أو معرفة مسبقة حول موضوع معين تأخذ شكل آراء ومواقف ومعتقدات،فهي معرفة مشتركة ومكتسبة يتقاسمها أفراد المجتمع تعمل على ضبط سلوك الأفراد وتوجيهه عمليا أي أن "التمثل الاجتماعي شكل من أشكال المعرفة يتم تطويره ومشاركته اجتماعيا، وله هدف عملي يساهم في بناء واقع مشترك بين الجماعات الاجتماعية، إلا أنها معرفة تختلف عن المعرفة العلمية وتسمي المعرفة الساذجة. ,.Jodelet 2003, p) وبالتالي معرفة جاهزة وعشوائية عكس المعرفة العلمية التي تعتبر معرفة مقننة ترتكز على منهج علمي مضبوط، في حين أن هذه الأخيرة لا ترتكز على معطيات علمية بل تبنى انطلاقا من تجارب الأفراد والخبرات التي يكتسبونها ، من خلال نماذج التفكير التي يتلقونها عن طريق التقاليد والأعراف والتي ينقلونها إلى أجيال لاحقة، وبذلك تساهم في صنع وبناء بديهيات الحقيقة الاجتماعية المشتركة بين أفراد الجماعة ، و التغير الاجتماعي عملية بناء وتشغيل تتميز عن طرق التفكير الأخرى وتفسير الواقع، فهو يتضح كعملية دلالية يصدرها الأفراد أو الجماعات وتوجه وفقها ممارساتهم وسلوكياتهم الاجتماعية. تستند على بعدين متمثلين في البعد النفسي _ المعرفي والبعد الاجتماعي والتكامل بينهما، إذا فعندما يتمثل الفرد موضوع ما، لا يخضع استحضاره للبعد المعرفي فقط، بل يلجأ كذلك إلى خبراته السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، وبذلك يكون رد فعله اتجاهه مزيجا بين البعدين، فإذا كانت تنظيماً نفسياً في جوهره يقوم على مجموعة من العمليات العقلية القائمة على التخزين والتنظيم ، فإنها أيضا لا تكتسب طابعها الدلالي إلا من خلال خضوعها للترميز الاجتماعية (إضفاء الطابع الاجتماعي عليها عن طريق ربطها بمجمل خبرات وتجارب الفرد في محيطه، وبالتالي لا يمكن الحكم بأن التمثل هو نشاط نفسي معرفي خالص ولا اجتماعي محض على اعتبار أن الفرد لا يعيش بمعزل عن المجتمع، فسلوكياته ليست وليدة نشاط عقلي فقط وإنما في بناءها وهذا يعني أن البعد المعرفي ينظم كذلك اجتماعية لها جانب اجتماعي مهم السلوك ويحدد كيفية ظهوره بينما البعد الاجتماعي هو النواة التي تشكله ، وهذا ما وضحه سراج موسكوفيسي Serge Moscoviciمن خلال نظرية التغير الاجتماعي التمثلات الاجتماعية مؤكد بذلك على أهمية البعد النفسي والاجتماعي لدراسة مظاهر التفكير والسلوك الإنساني دراسة علمية موضوعية ، فأحياء بذلك التراكمات والمجهودات الدوركايمية ومتجاوزا لها مقر بولوج العالم عصرا جديد قائلا: "إن عصرنا هذا هو عصر

الاجتماعية." حيث بين ذلك في دراسته التي تناول فيها التحليل النفسي في أوساط المجتمع الفرنسي سنة 1961، ثم طبع العمل في شكل كتاب تحت عنوان: La psychanalyse son image et son publicسنة 1976 والذي عرب تحت عنوان التحليل النفسي صورته وجمهوره (معن خليل عمر، 2000، صفحة 88. 89)، رد بذلك على طرح دوركايم السوسيولوجي حيث اعتبر ها ليس فقط جمعية تتكون عبر الأجيال وغير قابلة للتغيير، بل أيضا اجتماعية قابلة للمراجعة والتجديد وإعادة البناء من طرف المجموعات التي يتكون منها المجتمع السويسي ، لتنتج بذلك معارف الحس العام التفكير الاجتماعي ويتكون الحس العام كما بين Moscovici "من نسق من القيم والمفاهيم والسلوكيات المرتبطة بسمات ومواضيع يحدد معالمها الوسط الاجتماعي، تمكن من استقرار حياة الأفراد والجماعات، ومن توجيه وصياغة السلوكيات وردود الفعل المناسبة، فالتمثلات الاجتماعية تتغير وتختلف في معناها ومحتواها بحسب اللغة والسياق الثقافي والإيديولوجي، وبحسب اهتمامات وعلاقات التواصل والتخاطب بين أفراد المجموعة."

ثالثا: النظريات الاجتماعية التي تفسر العلاقات الاجتماعية الطلاق :

1. نظرية الدورالاجتماعي وصراع الأدوار:

الدور هو مجموع السلوكات المتوقعة من شخص ينتحل موضعا معينا في جماعة ما، وأداء الدور الزواجي هو القيام بكل مسؤوليات الدور الذي يخصه، وقدّم كوريل korill في هذه النظرية أنّ الأفراد يؤدون أدوارا اجتماعية مختلفة وبذلك يتأثر سلوك الفرد بالدور المتوقع منه وبالمكانة التي يحتلها. ويرى بك bick أن أغلب حالات الاختلال الزواجي تحدث بسب عدم معرفة أحد الشريكين الدور المتوقع منه في الحياة وج، أب، زوجة أم...)، وبالتالي يقع الكثير منهم في صراع للدور المتوقع منهم بسبب غموضه وعدم فهمه له، أو بسبب كثرة مطالب ذلك الدور (صفاء إسماعيل مرسي، 2008، صفحة 90).

وهذا ناجم عن عدم كفاءة الزوجين والتوقعات الخاطئة عن الشريك وبهذا يختل التفاعل وينشب الصراع بينهما .

2. نظرية التبادل الاجتماعي:

لـ هومانز homanze وزملائه والتي ترتكز على مفهوم الربح النفسي في التفاعل الاجتماعي، وفسرت الطلاق على أنّه حرمان الشريكين ن الربح النفسي في التفاعل مع بعضهما أو الشعور بالحرمان والخسارة النفسية بتواجدهما معا، وحسب هذه النظرية أن يترك كل شريك العلاقة الزوجية التي لا تحقق له ربحا نفسيا أو تعرّضه للخسارة النفسيّة، وينجذب للشخص الذي يجد في تفاعله معه ما يرضي حاجاته.

3. نظرية إدراك الآخرين:

وتهتم هذه النظرية بقدرة الفرد على ملاحظة سلوك الآخرين وإدراكه في مواقف التفاعل الاجتماعي، حيث عدم الإدراك الدقيق لسلوك الآخرين ينجم عنه تصرف غير ملائم اجتماعيًا والعكس صحيح أيضا، وبهذا إذا أدرك الفرد بأن الآخر سيسانده عند الحاجة يشعر بالرضا وتكون مشاعره إيجابية نحوه، وإذا ما ربطنا هذا بالعلاقات الزوجية فنجد أن

استجابة أي من الزوجين لشريكه ستكون وفق إدراكه له، فإذا كان هذا الأخير سلبيًا كانت الاستجابة للمواقف سلبية مما يؤدي إلى عدم التوافق والخلاف بينهما .

4. نظرية النواة المركزية:

التغير الاجتماعي بمثابة ترسيخ اجتماعي يتلقى فيه الأفراد معلومات مختلفة في إطار العلاقات الاجتماعية والتفاعل المتكرر، فيحتفظ الأفراد في ذاكرتهم بهذه المعلومات ويفسرونها ويعيدون تنظيمها وبناءها بشكل مختلف وفق آليات محددة وحسب الجماعة التي ينتمون إليها، في محتواها ومستوى بنائها وتوجهها العام، وبذلك اتسع مجال البحث حول التغير الاجتماعي أكثر فأكثر، واهتم به العديد من الباحثين على اختلاف خلفياتهم النظرية وطرقهم المنهجية (نفس المرجع، صفحة 56) أمثال جون كلود أبريك Jean-claude Abric الذي اهتم بدراسة بنية وتكوين التمثلات الاجتماعية من خلال التركيز على العناصر المكونة لها، نظرا لأهمية هذه العناصر في تكوين وحفظ التمثلات من جهة، وإعطاء الأفراد نوع من الاستقلالية في وضعياتهم المختلفة من جهة أخرى، حيث يري Abric أن التمثل عبارة عن جملة من العناصر التي لها علاقة فيما بينها ، وتتباين هذه العناصر في الأهمية والقوة فبعضها يعد أساسيا ومهما في تكوين التغير، وهو بمثابة العناصر الجوهرية في تسييره وتنظيمه، وتعمل على استقراره وإعطائه دلالة، بينما البعض الآخر سطحيا يشير إلى خصائص وصفات ثانوية تظهر في الممارسات اليومية ، ولفهم ميكانيزمات التي تتدخل من خلالها التمثلات في الممارسات الاجتماعية اقترح Abric نظريته النواة المركزية في قوله "التغير الاجتماعي مجموعة منظمة من المعلومات والمعتقدات والآراء والاتجاهات تشكل نظامنا معرفيا اجتماعي مركب من نظامين متفاعلين فيما بينهما نظام مركزي ونظام محيطي "(Abric. J., 2001 ,page82) فأما النظام المركزي يشتمل على النواة المركزية والتي تمثل العنصر الأساسي في التمثل تعمل على تحديد مفهومه وإعطاء معني له، تتميز بالثبات والدوام والاستقرار مما يضمن استمرارية وديمومة التمثلات، وأي تغير على مستوى النظام المركزي يؤدي إلى تغير كلي وله وظيفتين أساسيتين؛ وظيفة إنتاجية (مولدة) يعمل من خلالها على إنشاء وتحديد دلالة ومعني العناصر المكونة للتمثل، ووظيفة تنظيمية تعمل على تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين مختلف عناصر التغير ويتمثل النظام المحيطي في العناصر التكميلية والضرورية للنواة المركزية، يعمل على فك تشفير النواة وترجمتها على أرض الواقع من خلال تكييفها مع متغيرات السياق الاجتماعي الذي نشأ فيه التمثل، يسمح للتمثلات بتوضيح وتفسير المواقف الاجتماعية المختلفة. يعد المكون الملموس والعملي الذي يضمن الربط بين التمثلات والممارسات اليومية المتعلقة بموضوع التمثل، يتميز بالديناميكية والتغير قابل لتعديل من أجل حماية المعني الأساسي للتمثل النواة) المركزية) من التغيرات الخارجية، وبالتالي فالنظام المحيطي يشكل الحد المشترك بين النظام المركزي والواقع ويتضمن ثلاث وظائف؛ وظيفة التجسيد والتي تتمثل في البنية العملية للتمثل تعمل على توجيه سلوكيات

واتجاهات الفرد التي يجب أن يتخذها تجاه موضوع معين، ووظيفة التعديل و التي تتمثل في مرونة هذه العناصر التي تسمح للتمثل بالتكيف مع التطورات المختلفة في السياق الاجتماعي، ووظيفة الدفاع والتي تعمل من خلالها العناصر المحيطية بوظيفة دفاعية من خلال منح العناصر المركزية قوة الصمود أمام التغيرات وسرعة حدوثها من خلال دمج العناصر المتناقضة على مستواها بدون المساس بالنظام الجوهري (Abric.J.C, 23,page 1994)

5- النظريات النفسية :

نظرية التعلّق الوجداني وضعتها كل من بولبي boulby وإينسورت Ensourth وهي في مجال تعلّق الطفل بأمه أو بالشخص القائم على رعايته، ورأتا أنّ الارتباط بين الأزواج يماثل بطريقة ما ذلك الذي بين الطفل والقائم على رعايته. ومن المفاهيم المهمة في النظرية مفهوم الأساس وتقصد به إينسورت Ensourth أن تلبية الاحتياجات الفسيولوجيّة والوجدانية للطفل تجعله يشعر بالأمان تجاه الشخص المسؤول عنه، ويتعلّق به حيث أنّ هناك نمطين من التعلّق:

الزوجيّة فإنّه يتميّز بالإغراء الجنسي مظهريًا لكن صاحب هذه الشخصية يعاني من النفور والبرود الجنسي، لجذب الجنس الآخر فقط، لكن يفشل في الاستمرار في حياته الزوجية توجد العديد من الشخصيات : (صفاء إسماعيل مرسي، 2008، صفحة 96)

1.5. الشخصية السيكوباتية: حيث يتميّز السيكوباتي بأنّه عديم العواطف والمشاعر تجاه الآخرين، وتسيّره أهواؤه ورغباته وأطماعه ومصلحته، إذ أنه يستطيع خيانة أعز أصدقائه وأحبائه وأقربائه في سبيل تحقيق أهدافه والوصول لمبتغاه. كما أن سلوكه الجنسيّ مضطرب، لأنّه متعدّد العلاقات الجنسيّة غير الشرعية ولا يصبر على علاقة واحدة، ولا يتحمل مسؤوليّة أسرته، وبهذا فإنّه صاحب أسرة فاشلة غالبا ما

تتفكك.

2.5. سيكولوجية المرأة المطلقة:

لدى معظم النساء المطلقات ميل لإسناد العيوب إلى رجالهن، حيث يكون هذا كتدبير دفاعي ضدّ الاكتئاب، كما أنّ المرأة تريد تحدّي الرجل، ولكي تتجنّب الاكتئاب ولا تشعر أنّها موضوع مرفوض فإنّها تبحث عن موضوع لكي ترفضه، لأنّها تدرك بأن الطلاق يسبّب لها جرحا نرجسيّا إذا ما شعرت أنها موضوع حب مرفوض، وهذا ما يؤدّي إلى تجريدها من قيمتها الذاتية فإنها تعكس هذا التجريد وتسقطه على زوجها السابق، كما تنفي المطلقة أهمية موضوع حبّها السابق، بتحقيره ونقد تصرفاته، وتعمل على إبراز نفسها بأنّها كلية القدرة وذلك بإنكار تبعيتها له. بحيث أن هذه العدوانية الموجّهة ضدّ الرجل ترتبط بالعدوانية الطفولية التي كانت موجهة للموضوع الاكتئابي، مع ما تحققه هزيمة الموضوع من انتصار ذاتي للطفل في تلك المرحلة، إذن فاحتقار الشريك يهدف لتحقيق انتصار عليه، الذي من شأنه

إبعاد المشاعر الاكتئابية مثلما كان يحدث للطفل في حنينه لأمه عند معاناته لفقدانها، فتساعده هذه العدوانية على إنكار القلق الاكتئابي والشعور

بالدنب غالبا ما تفقد المرأة نرجسيّتها و حبّها لذاتها وتشعر بالفراغ، والفقدان واليأس كما أنّها بغياب الرجل لا تستطيع توكيد هويّتها كأنثى، وتفقد بالتالي المعالم والمرتكزات النفسية التي كانت ترتكز عليها سابقا، مثل عدم تحملها لدوافع الموت التي كانت تفرغها على الموضوع (الزوج).

بعض النساء يحلمن بالحريّة والسعادة بعد الطلاق، لكن بعد حدوثه يصبن بالخيبة نظرا لتصوّراتهن المثالية لمرحلة ما بعد الطلاق الهادئة الخالية من الصراعات، وهنا يتشكل الوهم الذي يدعم الاكتئاب لديهن. (جاسم محمد المطوع، 2005، صفحة 87).

رابعا: الآثار النفسيّة والاجتماعيّة الناتجة عن الطلاق:

لاشك أن الطلاق يترك بصمة وآثارا سلبيّة على المطلقة، وأنّ الضرر الذي يقع عليها أكبر بكثير من فوائد ومقاصد الطلاق، ومن بين هذه الآثار نذكر:

1 . الآثار النفسيّة: تحسّ المطلقة بخيبة أمل وإحباط، وفشل وظلم، كما تحس بالضياع والتشاؤم والخوف من المستقبل، وتشير بعض الدراسات إلى أنّ الآثار النفسيّة للمطلقة تختلف باختلاف الدور الذي تؤدّيه في الطلاق فعندما تكون المبادرة للطلاق نجدها تشعر بالخوف، وعدم الصبر والشك والاستياء والشعور بالذنب، وأما إذا كان الطرف الآخر الذي بادر بالطلاق تشعر بالصدمة والخيانة وفقدان السيطرة والشعور بأنها ضحيّة، وكذا ضعف تقدير الذات، وعدم الأمان والغضب، والرغبة في تسوية الخلاف أو الشعور بالانتقام . (عبد الله بن ناصر السرحان، 2010، صفحة 149).

ومن الدراسات الحديثة التي أجرت عام 2008 ونشرتها مجلة علم النفس العائلة، أوضحت بأن المطلقة يكون اتجاهها سلبيا نحو الزواج، وكذا تكون متشائمة من الحياة ، وغير واثقة في الزواج مرة أخرى، وتشعر بالخوف من خطر الطلاق من زواج لاحقا.

فقدان المرأة المطلقة الشعور بالأمان، وكذا عدم التركيز والتشتت والعديد من المظاهر السلوكية السلبيّة والأعراض المرضيّة، وكذا معاناتها من ضعف الرضا عن الحياة وضعف تقدير الذات، كما تبيّن أنّهنّ أكثر عرضة للضغوط الصحية، ويؤثر الطلاق على أساليب التكيف الشعورية واللاشعورية لديها فتظهر في أحلامها توحدا مع دورها من الحياة إيجابا ، وذلك محاولة للتكيف، وخفض القلق عن طريق التنفيس اللاشعوري من خلال الأحلام. (نفس المرجع،صفحة 149).

كما أنها تعاني من الاكتئاب والتشاؤم والصورة السوداوية والمخاوف، والإحساس بالفشل والوحدة لدى بعضهن جرّاء ابتعاد صديقاتهنّ عنهنّ. مع احتمالية انحراف بعضهنّ كردّة فعل انتقامية سعيا وراء إثبات الذات، ولو بطريقة مخالفة لقيم المجتمع، وهذا ما تؤيّده النظريات والأبحاث المتخصصة في جرائم المرأة.

انخفاض المستوى المعيشي للمطلقة، وذلك بعد افتقادها لزوجها الذي كان مصدر رزقها في السابق، خصوصا إذا لم يكن لها عائل آخر من الرزق تعيش به حياة كريمة بعيدا عن المنزلقات الأخلاقية.

2. الآثار الاجتماعيّة:

يقلّل المجتمع من شأن المطلقة لأنّها في نظرهم لم تراع استمرار الحياة الزوجيّة، وفضلت الانفصال لمآرب أخرى، أو لعدم كفاءتها لهذه الحياة، فتكون دائما في وضع (المتهم)، فلا يسمح لها إبداء أيّة معارضة، وفي بعض المجتمعات تحرم من الحقوق وتعامل بعدم احترام. (عبد الله بن ناصر السرحان، 2010، صفحة 71).

كما تخضع المطلقة للمراقبة الشديدة، والمستفزّة المؤذية في بعض الأحيان على كل تصرفاتها وكلامها وحركتها وغير ذلك، وتتعرّض للشك والتجريح واللوم على طلاقها السابق.

بالإضافة إلى هذا، فغالبا ما يعرض الرجال عن الزواج بمطلقة، وهذه عادة اجتماعية تعتمد على سوء الفهم لظروف وأسباب الطلاق، ويعطى الرجل الأحقية في الاختيار للزواج من غير المتزوجات ووضع المطلقة في قفص الاتهام، أما هي فمن حق من يريد التعدد أو الكبير في الن أو من لديه عاهة .

تم تناول موضوع الطلاق من نواحي عديدة، فشرعا وقانونا أبيح في أضيق الحدود، وكحل أخير للمشاكل الزوجية كما حدّدت لحدوثه شروط معينة من شأنها أن تحمي الأسرة وتضمن حقوقها ، كما أشارت التفسيرات المختلفة لأسباب حدوثه، وآثاره السلبية على مستوى الأفراد والأسرة والمجتمع وخاصة على المطلقة، إلا أنّ جميع هذه النواحي أجمعت على خطورة هذه المشكلة والعمل على الحدّ منها.

خامسا: مكانة المرأة في المجتمع الجزائري

أما فيما يخص المجتمع الجزائري فقد عرف منذ النموذج التقليدي مبدأ الفصل بين عالم الرجال والنساء ، فمنذ الطفولة المبكرة يتعرض الأولاد والبنات لعمليات تربوية متباينة تعكس أدوارهما المستقبلية فتلقن وترسخ لكلا الجنسين قيمته الاجتماعية، حيث تعطي مكانة أفضل للذكر على الأنثى بصفته هو من يقوم بالعمل الشاق ويوفر الحماية ولكونه يحقق حلم الأسرة في خلود أسمها واستمرارها ، أما الأنثى فتحتل مكانة ثانوية تتماشى مع شخصيتها وتكوينها البيولوجي وترتبط بدور الذي تؤديه ولعل مكانة المرأة في المجتمع التقليدي الجزائري تتحدد بتلك المكانة التي احتلتها في الأسرة الجزائري التقليدية التي تعتبر أسرة ممتدة تضم جيلين أو أكثر، حيث تجمع بين الآباء والأبناء والأجداد والأحفاد... الخ، يشتركون في مسكن واحد ويجتمعون على مائدة واحدة لكن مع التفريق الواضح بين الرجال والنساء والأطفال، حيث تمنع المرأة من الاحتكاك والاختلاط بعالم الرجال، وقد لا تلتقي الزوجة مع زوجها على مائدة الطعام، بل من غير اللائق أن تجلس الفتاة مع أبيها أو أخيها للأكل أو لتبادل أطراف الحديث ، و في الغالب تكون المرأة الكبيرة في السن هي الوسيط بين عالم الرجال وعالم النساء، وبالتالي فالأسرة هي الخلية الاجتماعية الأولى التي تلقن فيها الدروس الأولى حول نظام تقسيم الأدوار القائم أساسا على الاختلافات الجنسية (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2003، صفحة 109)، وما أفرزه هذا الأخير من تراتبية بين الفضائين الذكوري والأنثوي من خلال الأطر الأساسية المحددة لمكانة كل منهما في المجتمع، وهذا يعني أن أنماط المعيشة المختلفة في المجتمع الجزائري التقليدي تعتمد توزيعا للأدوار وتقيم فصلا صارما بين الجنسين وفق نظام محدد من القيم والقواعد التي تشكلت في إطارها عناصر المخيال الاجتماعي وبالتالي فهذان المفهومان (ذكر_أنثي) صناعة وإنتاج مجموعة من الممارسات الاجتماعية والتي أنتجت بفعل التنشئة الجندرية في سنوات الطفولة الأولى لتصبح بعد ذلك ثابتة وجوهرية، وهذا ما يؤكده أنتوني غندنز في قوله: "أن التنشئة الجنسية

القوة التي لا يجرؤ أحد على معارضتها فحينما تتحدد هوية الفرد الجنسية، سواء كان ذكر أم أنثي يتوقع المجتمع منه أن يتصرف كما تتصرف النساء أو كما يتصرف الرجال، وهذه التوقعات تتحقق ويعاد إنتاجها في الممارسات المعيشية ،إذا فثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده هي التي تعمل على توسيع الفجوة الجنوسية وتعمق وتعزز قيم الأنوثة في المرأة وقيم الرجولة في الذكر ، وهذا يعني أنها تعمل على تعميق الفوارق بين الجنسين في المجتمع، والتي تبدو راسخة في اللاوعي المجتمعي ، فهذه الأخيرة ليست وليدة الفترة الراهنة أو القريبة منها بل هي قيم متوارثة موغلة في القدم، ناشئة عن رواسب لتمثلات ثقافية غذتها جملة من الأعراف والعادات والتقاليد التي ارتسمت ضمنها صورة الكيان الأنثوي، وتجسدت عبرها الحدود الرمزية للفضاءات التي ينبغي أن يشغلها هذا الكيان دون سواها من الفضاءات الأخرى حيث خصص للمرأة الفضاء الداخلي المخول لها التحرك ضمنه وعرفت بالضعف والخضوع والتابعية للرجل، بينما خصص الفضاء الخارجي للرجل نظير قوته وقدرته على المداومة على العمل العضلي.

1. مكانة المرأة المطلقة في المجتمع الجزائري:

إن نظام الزواج هو الأساس الشرعي السليم الذي ينظم العلاقة البيولوجية بين ذكر والأنثى، فهو الرابطة الشرعية الوحيدة التي يقرها المجتمع بين الرجل والمرأة ويضع الضوابط والمعايير المنظمة لها، وزواج في المجتمع الجزائري يعتبر ممارسة اجتماعية مقيدة إلى حد ما بالقوى الضاغطة عليه من الخارج وهي الجماعة، وبالتالي فهو يعد مظهر من مظاهر التوافق الاجتماعي وتقمص دور الجماعة، وعليه يعتبر الزواج في المجتمع الجزائري نظام ورباط مقدسا دينيا واجتماعيا وقانونيا، يخضع لعادات وتقاليد عرقية وشعائرية (دينية) داخل إطار القيم والمعايير من أجل ضمان استمرارية المجتمع ، كما نظم المشرع الجزائري شروط وأركان قيام الرابطة الزوجية واعتبرها من العقود المقدسة، حيث رتب عنها التزامات وحقوق إن اهتمام المجتمع الجزائري برابطة الزواج يوضح لنا قدسيته وأهميته داخل المجتمع ، وبالتالي حجم المشكلة المتولدة عن فك هذه الرابطة المقدسة (الطلاق).

يعتبر الطلاق من المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع بشكل عام والأسرة بصفة خاصة والتي يتفتت نسيجها ويتشتت أفرادها، هذا الأخير الذي ارتفعت أرقامه بشكل ملفت للانتباه في كثير من المجتمعات العربية بوجه عام ، وفي المجتمع الجزائري بوجه خاص، أين نجد أن نسبا عالية من الزيجات لا تستمر إلا لمدة محددة، فالطلاق هو نهاية الرابطة الزوجية بكل تجلياتها، والذي انتشر بمرور الزمن وتنوعت بذلك عوامله وأسبابه؛ فمنها ما هو اجتماعي واقتصادي وثقافي، إضافة إلى التغيرات الاجتماعية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري، كان لها تأثير عميق على المجتمع الجزائري عامة وعلى الأسرة الجزائرية خاصة؛ على مستوى التركيبة والأدوار والعلاقات والمكانة، حيث ساهم كل هذا في تعقيد الحياة الزوجية، وكان له الأثر الكبير على الرابطة الزوجية حيث هدمها وأدى بها إلى الطلاق، كما أن لهذا التغير أثر على العلاقات السائدة في الزواج، كعلاقة بين الزوجة وأهل الزوج، إذا نتج عنها اضطرابات واصطدامات نظرا لتغير الذهنيات وتصارع الأجيال، ما أدى بالعلاقة الزوجية إلى الانحلال نتيجة تعاظم الخلافات، إضافة إلى الاختلاف في المستوى الثقافي والاقتصادي للزوجين كلها عوامل ساعدت في ارتفاع هذه النسب من الطلاق (بن شيخ سناء، 2020 ، صفحة 150)، فمهما كانت الأسباب والعوامل المؤدية إلى انحلال الرابطة الزوجية فإن لها أثار سلبية على أطراف الطلاق

(الرجل المرأة) بشكل خاص، وعلى شأنه المجتمع بشكل عام ، فهو يعد وضعية ضاغطة على الرجل والمرأة المطلقة خاصة، والذي من أن يؤثر سلبا على حياتها، على اعتبار أن المرأة تعد عنصر مركزي في حالة الطلاق، ولم ينتهي الجدل بعد حول خطورة الطلاق بوصفة ظاهرة اجتماعية لا تتوقف أثارها على المرأة بتفكك أسرتها وانهيارها فحسب، بل يتعدى ذلك ليجعل من الصعب عليها تكوين أسرة جديدة، مما ينقص من مكانتها الحقيقية في المجتمع، حيث تنزل من مكانة متزوجة إلى مكانة مطلقة خاصة وأنها تعد الملامة الأولى عن فشل الزواج وتفكك الأسرة (براهمية نصيرة ، 2015 ، صفحة 134)،بحكم أن الطلاق يأخذ ضمن إطار العيب الاجتماعي، تعاني منه المرأة قبل الرجل من منطلق أن المجتمع الجزائري مجتمع ذكوري، فنجد أن المجتمع يفرض بعض القيود على المرأة المطلقة تختلف في شدتها عن المرأة غير مطلقة، وهذه القيود تختلف من امرأة إلى أخرى حسب الأسرة والجماعة التي تنتمي إليها وغيرها من العوامل الأخرى، وبالتالي فتنصل المرأة المطلقة من وظيفتها وفشلها في أداء دورها الاجتماعي، يعرضها لسوء المعاملة والتهميش لأنها لم تفي بولائها لجماعتها التي تنتمي إليها، بل تمردت عن عادات وتقاليد المجتمع، فأول ما تضرب عواقب هذا الطلاق المكانة الاجتماعية للمرأة وسط جماعتها الاجتماعية أولا، ثم في المجتمع ككل، فيترتب على ذلك خلل في علاقاتها الشخصية والأسرية والاجتماعية، فيلحق بها أذي مادي ومعنوي مما يزيد من معاناتها، فهي بحكم التنشئة الاجتماعية واقتناعها بأن الزواج لابد منه، وأنه مرتبط بمعني السترة فإنها بهذا فقدت ذلك الغطاء الواقي ، لتصبح بذلك كافة تصرفاتها مدانة ينظر إليها بعين الشك والريبة، فقوة العلاقات الاجتماعية للأسرة الجزائرية وحجم الأسرة، إضافة إلى الخلفية الثقافية ومجموعة العادات والأعراف السائدة في الوسط الذي تعيش فيه المرأة المطلقة، له تأثير قوي على المكانة والوضع الاجتماعي للمطلقة من حيث فرصة الزواج مرة أخرى، والتمسك بالأطفال إن كان هناك أطفال، والخروج للعمل، فنجد أن الجماعات الاجتماعية التي تطغي عليها صفة الذكورية تفرض قيود صارمة على المرأة المطلقة مثل : التنصل من رعاية الأطفال، منعها من الخروج، التعامل معها بقسوة وحدة، وغالبا ما تحاط سلوكياتها بكثير من الشكوك بسبب شيوع اعتقاد أن المرأة المطلقة أقل حصانة في الدفاع عن شرفها وعفتها، وهذا ما يدل على سيطرة العادات والتقاليد على الذهنيات والعقليات في بعض الفئات الاجتماعية في المجتمع الجزائري التي لا يزال أفرادها متمسكين بقيم تقليدية لاسيما تلك التي ترسم صورة المرأة وأدوارها التقليدية ضمن البنية الاجتماعية الأبوية، وفي المقابل نجد بعض الفئات الاجتماعية الأخرى التي وصلت عتبة التحضر وأعطت المرأة حريتها، أين تعمل على دعم المرأة المطلقة والتكافل بها خاصة من طرف أسرتها، والسماح لها بالخروج للعمل وتعزيز ثقتها بنفسها حتى تستطيع التأقلم مع حياتها الجديدة وهذا ما يدل على وجود بعض الفئات الاجتماعية في المجتمع الجزائري التي تأثرت بجملة التحولات والتغيرات التي مست البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وتنصل من بعض المبادئ والقيم الثقافية التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع. وبصفة عامة فإن وبرغم من التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري خاصة في مسألة تمكين المرأة وتعزيز مكانتها من طرف المشرع الجزائري خاصة في "قانون الأسرة 05/02 المؤرخ في 27فيفري2005 الذي نص على حماية الأسرة عموما والمرأة على وجه الخصوص، والذي جسد اهتمام المشرع الجزائري بالمرأة من خلال إجراء عدة تعديلات حاول من خلالها دعم المرأة وإضافة المزيد من المساواة بينها وبين الرجل في إطار عقد الزواج وانحلاله وما يترتب عليهما من آثار." (بن شيخ سناء، 2020 ، صفحة 87)، إضافة إلى تمكين المرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومساواتها مع الرجل في كل الحقوق، فإنه لا يزال هناك نظرة نمطية تحكم تعامل المجتمع مع المرأة بصفة عامة، ومع المطلقة بصفة خاصة، إذ تصبك هذه الأخيرة

محط شفقة وشك لدي العديد من الناس وبعض أفراد الأسرة على وجه الخصوص، إضافة إلى العبء الاجتماعي والاقتصادي الذي سوف يضاف على الأسرة وعلى المجتمع، كما تحمل في كثير من الأحيان مسؤولية فشل زوجها دون إشراك الرجل في هذا الإخفاق.

2. و اقع المرأة المطلقة في المجتمع وفق نظرية النواة المركزية :

يهتم مجال التغير الاجتماعي بالمعني الذي نعطيه للحوادث والسلوكيات والأفكار والمواقف مما يساهم في بناء بديهيات الحقيقة الاجتماعية المشتركة والمتقاسمة بين أفراد الجماعة الواحدة، إن عملية بناء الواقع تتم دائما من خلال تدخل أطراف متعددة، إذ أن الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام وغيرها من المؤثرات الأخرى ترسخ في أذهان الأفراد وجهات نظر حول المواضيع التي تحيط كما بهم، يعود للجماعات التي ينتمي إليها الفرد في مستوى ثاني دورا مهما في تبادل الأفكار والقيم والأساليب التي تساهم في قولبة إدراك المحيط وفي برمجة المعارف والمعلومات حول مكونات هذا المحيط (بن سعيد، 2022، صفحة 90)، وبالتالي يرتبط التغير الاجتماعي للمرأة المطلقة ومكانتها برواسب الأفكار والقيم والمعارف، وما ينتجه المجتمع في عملية تراكمية مساقات من التنشئة الاجتماعية التي غاذتها في مراحل عمرية مختلفة أما عن طريق التلقين أو التعليم أو التقمص والنقل وغيرها من الأشكال التي تعمل على توريث رأسمال الثقافي، وكذا فإن هامشا مهما من التغير الرؤى الصيغة بالمرأة المطلقة، والتي ارتسمت في المخيال المجتمعي للمجتمع الجزائري، وتحددت في ضوئها المعالم الرمزية والمادية لمكانتها ، وصاغتها القيم التي تغذت على المرجعيات الثقافية للمجتمع، والتي تتمظهر في الممارسات الاعتيادية للحياة اليومية، وما أفرزته هذه القيم من قواعد لاشعورية تحكم تمثلات الأفراد والجماعات فيما يتصل بموضوع المرأة المطلقة، والتي رسخت وانطبعت في ذهنية المجتمع الجزائري رسخت في اللاشعور الجمعي)، وبالتالي فالممارسات والمواقف التي تتعرض لها المرأة المطلقة من إساءة وتحرش، وإشاعات، ما هي إلا تعبير عن التمثلات التي يحملها أفراد المجتمع اتجاه هذه الفئة، أي أن وراء كل سلوك ظاهري اتجاه جماعي دفع إلى حدوثه، ومن هنا نعتبر أن كل الممارسات الموجه ضد المطلقة مشرعة ومبررة من قبل الشخص الممارس لها ، وذلك استناد للتمثلات التي يحملها ((صفاء إسماعيل مرسي، 2008، 137).

تتشكل وتنتظم هذه التمثلات وفق قالب معين كما ورد في نظرية النواة المركزية والتي يري من خلالها Abric أن تحليل التمثل والعناصر المكونة له خطوة ضرورية للكشف عن اندماج الفرد في الواقع الذي يعيش فيه من جهة، والكشف عن محتوى وتنظيم التمثل من جهة أخرى، ويعمل التمثل وفق جهازين متكاملين؛ جهاز مركزي يتكون من مجموعة من العناصر الجوهرية تتمثل في النواة المركزية، والتي تمثل الجزء الأساسي في تكوين التمثل وتحديد مفهومه وتنظيمه وإعطاء معني له، فهو مجموعة الرؤى والاتجاهات والمعتقدات التي تم بناءها اتجاه المرأة المطلقة والتي ترتبط أساس بقيم ومعايير وثقافة الجماعة الاجتماعية التي تنتمي إليها الفرد الذي يحمل هذه التغيرات، والتي تم توليدها وإعطاءها معنى يحدد دلالتها ويسير معناه العام في إطار السياق الاجتماعي، إضافة إلى تنظيم هذه العناصر وتحديد العلاقة فيما بينها حتى يتم توحيد المعنى وتثبيته داخل الجماعة لضمان استمراريته مما يساعد على التوافق والتجانس الثقافي والنفسي للجماعة والفرد، فتكون بذلك العناصر المكونة للنواة المركزية متماثل في المحتوى عند جميع الأفراد مما

يضمن الانسجام والتوازن داخل الجماعة، إضافة إلى جهاز محيطي يتكون من عناصر مكملة وضرورية للنواة المركزية (الجهاز المركزي)، يعمل على فك رموز النواة وترجمتها على أرض الواقع وتكييفها مع متغيرات السياق الاجتماعي، وتظهر هذه العناصر في شكل سلوكيات وتصرفات ومواقف يتخذها الأفراد اتجاه المرأة المطلقة في إطار الرؤى والاتجاهات التي تم بناءها في الجهاز المركزي، كما تمتاز العناصر المحيطة بديناميكية تسمح بتكيف مع مختلف التطورات والتغيرات التي تطرأ على البنية الاجتماعية للجماعة خلق في إطارها هذا التمثل (جاسم محمد المطوع، 2005، صفحة 98) وبالتالي فإن التغيرات التي مست البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وما عرفته المرأة من تحول على مستوى أدوارها ومكانتها أدي إلى إحداث تغيرات على مستوى عناصر الجهاز المحيطي للتمثلات من خلال دمج بعض المعلومات الجديدة في العناصر المكونة للتمثلات الاجتماعية للمرأة الجزائرية بوجه عام، وللمرأة المطلقة بوجه خاص، وذلك دون المساس بعناصر الجهاز المركزي النواة المركزية)، ما يفسر احتفاظ المجتمع الجزائري بالمعتقدات والاتجاهات المكونة للتمثلات التي تم بناءها سابق اتجاه المرأة المطلقة، وهذا يعني أن جل التغيرات التي عرفتها المرأة الجزائرية لم تحدث تحولات على مستوى النواة المركزية للتمثلات هذه الفئة من المجتمع، وإنما تم دمج بعض العناصر الجديد على مستوى الجهاز المحيطي، وبالتالي فإن معرفة محتوى التمثل لا تكفي للتعرف عليه وتحديده فتنظيم هذا المحتوي هو الأهم، حيث يؤكد Abric بأنه بالرغم من تشارك تمثلان في محتوى واحد فإنه يمكن أن يكونا مختلفين، وذلك إذا اختلف تنظيم محتواهما بسبب اختلاف في مركزية بعض العناصر، وهذا يعني أن اختلاف سلوكيات الأفراد اتجاه موضوع التمثلات يفسر باختلاف مثيرات السلوك، بل بطبيعة التمثل المصاغ حول هذا الموضوع ذلك أنه قد يعرض نفس الموضوع على عدة أشخاص لكن كل واحد منهم يتعامل معه بطريقته الخاصة، وهذا يعني أن تنظيم مكونات التمثل الذي تثيره وتغذيه خبرات الفرد الذي عيشها والتي تكون له بمثابة السند الفكري في كل مع الموضوع، والتي يكون الرجوع إليها بطريقة تلقائية وعفوية، هذا يدل على إعادة بناء المعرفة المستقاة من المجتمع من طرف الفرد، وفق ديناميكية ذهنية خاصة في إطار السياقات الاجتماعية التي تضم خبرات وتجارب الفرد الاجتماعية السابقة والتي تحدد سلوكه وطريقة احتواء الواقع فيما بعد.

خاتمة:

المرأة الجزائرية اليوم تتواجد في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أصبحت لها أدوار مهمة في عملية الإنتاج والتنمية بأشكالها المختلفة، إلا أن هذه النقلة النوعية التي عرفتها وضعية المرأة لم يرافقها تحول على مستوى العقليات والثقافة بشكل يجعل للمرأة مكانة توازي ما تقوم به من أدوار في المجتمع، لقد تغير الخطاب السياسي وتغيرت طريقة معاملة المرأة في المناسبات والمؤسسات الرسمية، غير أنها لا تزال رمزا للنقص والدونية خاصة المرأة المطلقة والتي تظهر في كثير من الممارسات اليومية التي انبثقت من قيم تقليدية، وبالتالي فإن النظام التقليدي يجدد نفسه في المجتمع وعوض أن يخطو عتبة الحداثة ظل يعيد إنتاج النظام التقليدي بأشكال مختلفة، أي أنه لم يحدث قطيعة مع التقليد بقدر ما أعاد إنتاجه لطرق تبدو في الظاهر حداثية ولكنها موغلة في التقليد، وهو ما نتج عنه مجتمع جزائري مختلط لا هو حداثي بصفات وخصائص حداثية كامنة ولا هي تقليدية محضة، وهذا يعني أن التحول الذي حدث على مستوى وضعية المرأة وحقوقها لم يصاحبه تحول على مستوي الموروث الثقافي للمجتمع ، كون هذا التحول لم ينبثق من إرادة مجتمعية، بقدر ما جاء نزولا عند المطالب التي جاءت بها المنظمات الحقوقية للمرأة، وتماشيا مع ما عرفه المجتمع الجزائري من تغيرات على مستوى التركيبة الأسرية والاجتماعية والتي حدثت بفعل مجموعة من العوامل السوسيو ثقافية ومواكبة للتطورات الحاصلة في العالم، وبما أن عملية التحول هذه لم يرافقها تحول على مستوى التغير الاجتماعي للفرد الجزائري، فإن المرأة الجزائرية ما تزال مرتبطة بموروث ثقافي تقليدي خاصة فيما يتعلق بالرؤى والاتجاهات التي يحملها أفراد المجتمع عن المرأة المطلقة.

قائمة المراجع:

الكتب اللغة العربية:

1- بن شيخ رشيد (2008): شرح قانون الأسرة الجزائري المعدل: دراسة مقارنة لبعض التشريعات العربية، دار الخلدونية ،الجزائر.

2- حسين عبد الحميد أحمد رشوان (2003): الأسرة و المجتمع، دراسة في علم الإجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

3- جاسم محمد المطوع (2005) : الثقافة الزوجية ط2، القاهرة، مصر.

4- عبد الله بن ناصر سرحان (2010): دليل الإرشاد الأسري، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

5- صفاء إسماعيل مرسي (2008): الإختلالات الزوجية: الأسباب و العواقب و الوقاية والعلاج، الإسكندرية، مصر.

6- كمال إبراهيم مرسي (1995) : العلاقة الزوجية و الصحة النفسية في الإسلام و علم النفس، دار القلم، الكويت.

7- محمد كمال الدين (ب. ت): الزواج و الطلاق في الفقه الإسلامي، دار الجامعة الإسكندرية، مصر.

8- معن خليل عمر (2000): علم الإجتماع الاسرة، دار الشروق، الأردن.

9- بن شيخ سناء (2020) : سبل تعزيز مكانة المرأة في قانون الأسرة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 2، المركز الجامعي تندوف.

الكتب باللغة الأجنبية:

10. Abric J.C (2001) Lapproche Structurale des representations,Developpement recent, psychologie et societe in Moscovici. S, Buschini, Paris.

11. Jodelet. D (2003), les representation sociales, un domaine en expansion, Presses Universitaires de France, Paris